جمل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور
فمحو في نحو نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشري وقد يتوهم
بان التانيث امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات
والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار
التانيث في نحو هذا اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها
في نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط
منع صرف في نحو نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار
تحرك الوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره
في التانيث لقيامه مقام الرابع القايم مقام التاء فيقوي
بوجود التانيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة
لها حتى يسد مسدها شي فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان
اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان
الحقيقة ويلتزمون في كلامهم فتفوح الزيادة للعجمة وبحر زيادة
حركة لا يوجب طولا معتدا للقلة في لغة العرب الاثرب الى كثرة
نحو جج بخلاف الرباعي وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه
الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب
ابن الحاجب ومن تبعه وزيادتها اسماء تبعت وقلعة وانما يظهر
الثمرة في نحو ملكا رجلا لم يسمع منعه ووزن الفعل وهو هيئة توجد
في الفعل قدمه على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة من حيث انه دخيل
في الاسم لا اصيل ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء ليس هذا
الحكم ههنا للايجاز وليقبل الذهن ما يجي من قوله ولو نكر ما فيه
للخ من غير تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن الفعل وعدم
جمع العدل به وان كان من احكام العدل يعرف من هذا ولم يعكس
لان

لان الحوالة الى المعلوم اولى وشرط في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن
به اي بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل
او العجم نحو ضرب بحمصرلا او شمر والعبي وبقم اذ يكون في اوله اي
في اوله موزونه زيادة اي وصف هو زيادة الفعل او في محل اوله زيد
كزيد الفعل او في اوله وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا
بالحلول والمراد بزيادة الفعل نوع اختصاص باول الفعل بمعنى حروف
غير اتين حال من الزيادة قابل للتاء في اخره وانما اسند عدم القبول
للزيادة لكونه بسببها في البعض لان ان زيادة الهمزة للتفضيل
او الصفة سبب للاتيان صيغة للمونث بخلاف نحو قايم وحسن ووجه
اشتراطه تاكد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل
او غير اي يمتنع عن قبول التاء باعتبار السبب الاخر في منع الصرف
فلو قيل باعتبار غير السبب لم يصح كاسود اسما للحية السودا فان السبب
الاخر فيه هو الوصف الاصلي وباعتباره لا يقال للمونث اسودة بل
سودا وباعتبار الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة ولكنه
ليست من السببية في شي بخلاف نحو يعمل وارمل فانهما يقبلان
التا باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامراة ارملة والوصفية
فيهما وان لم تكن موثرة لم تخرج من السببية وهذه زيادة عن الكافية فمل
بدهنا كما رايت والتركيب قيل هو جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة
فيلزم استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر كا بد
بو شا ثيره في منع الصرف من اشتمال الاسمين في الاصل لان نحو النجم وبعض
علمين منصرفان ونحوه زيد وان زيدا وبزيد مع العين اعلاما
محكيات فلا يظهر منع الصرف ونحو اصابه في زيادة هن على الكافية
والعلمية في الحال يتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)